الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الخلفية:

تنفيذاً لما تضمنه "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" الصادر عن الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في 2016/9/19، تم التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بعد عملية تحضيرية بدأت في أبريل/ نيسان 2017 واستمرت حتى يوليه/ تموز 2018.

وقد تم اعتماد الاتفاق العالمي خلال المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11، ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 2018/12/19، وذلك بأغلبية 152 عضواً ومعارضة 5 أعضاء (التشيك، المجر، إسرائيل، بولندا، الولايات المتحدة) وامتناع 12 دولة عن التصويت من بينها الجزائر وليبيا.

والاتفاق هو وثيقة غير ملزمة من الناحية القانونية، تعيد مبادئه التوجيهية التأكيد على الحقوق السيادية للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة، وهو أداة مرنة قادرة على تلبية احتياجات كل بلد وتحفز التعاون المشترك على جميع المستويات بما يراعي اختلاف تجارب الهجرة وتحدياتها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى. ويعد هذا هو الاتفاق الأول الذي تم التفاوض عليه بين الحكومات لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة ومُفَصَّلة.

متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يتناول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[1] في جزئه السادس والأخير "**المتابعة والاستعراض**"؛ حيث ينص على أنه سيتم استعراض التقدم المحرز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في تنفيذ الاتفاق العالمي في إطار الأمم المتحدة من خلال نهج تقوده الدول وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

[1] يمكن الاطلاع على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة من خلال الرابط التالي:
https://undocs.org/ar/A/RES/73/195

وقد تقرر تغيير مسمى وهدف الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ليصبح "***منتدى استعراض الهجرة الدولية***" "International Migration Review Forum"، والذي يعقد كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022. كما دعا الاتفاق العالمي العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو العمليات التشاورية الإقليمية، إلى ***استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية***، اعتباراً من عام 2020، بالتناوب مع المناقشات التي تجري على الصعيد العالمي بفترة فاصلة من أربع سنوات، من أجل إرشاد كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية على نحو فعال، بمشاركة جميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة.

ونص الاتفاق العالمي على تشجيع جميع الدول الأعضاء على إعداد خطط استجابة وطنية طموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي، ***وإجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني***، بسبل منها القيام طوعاً بوضع خطة تنفيذ وطنية والعمل على تنفيذها. وينبغي أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ومن البرلمانات والسلطات المحلية، وأن تسهم بفعالية في إرشاد مشاركة الدول الأعضاء في منتدى استعراض الهجرة الدولية وسائر المحافل ذات الصلة.

وتضمن الاتفاق العالمي الطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ***تقريراً كل سنتين عن تنفيذ الاتفاق العالمي***، وعن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، إضافةً إلى أداء الترتيبات المؤسسية، بالاستناد إلى عمل شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

- **<u>منتدى استعراض الهجرة الدولية:</u>**

وفقاً لنص الاتفاق العالمي، سوف يعقد منتدى استعراض الهجرة الدولية كل 4 سنوات بدءاً من عام 2022؛ وقد تقرر عقد المنتدى الأول بنيويورك في الفترة من 10-13 مايو/ أيار 2022. وسيكون المنتدى بمثابة المنبر العالمي الحكومي الدولي الرئيسي للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي وتبادل المعلومات بشأنه، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030، وبمشاركة جميع الجهات المعنية أصحاب المصلحة. وسيصدر عن كل اجتماع لمنتدى استعراض الهجرة الدولية إعلان حول التقدم المحرز يتم الاتفاق عليه على المستوى الحكومي الدولي، والذي يمكن أن يتم أخذه في الاعتبار في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/326 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية، فقد تقرر أن تنعقد المنتديات تحت رعاية الجمعية العامة وبرئاسة رئيسة الجمعية العامة، وأن تعمل وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، وأن يعقد المنتدى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمدة أربعة أيام على أعلى مستوى سياسي ممكن، بما يشمل رؤساء الدول أو الحكومات.

ووفقاً للقرار فإن باب المشاركة في المنتديات مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الأعضاء في الوكالات المتخصصة التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة. كما يتم دعوة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في أعمال الجمعية العامة والمنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة بصفة مراقب في المنتديات، بالإضافة إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ويعد رئيس الجمعية العامة قائمة بأسماء ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمعرفية، والقطاع الخاص، والنقابات، والمنظمات الدينية ومنظمات المهاجرين والشباب، وجاليات المغتربين، وكافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، الذين قد يحضرون كل منتدى ويشاركون فيه، مع مراعاة مبدأي الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل، وإيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة بصورة مجدية، وتقدم تلك القائمة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس مبدأ عدم الاعتراض، في موعد أقصاه ثلاثة أشهر قبل انعقاد المنتديات.

كما يتم دعوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المنتديات، وتقديم مساهماتها قبل انعقاد المنتديات.

ويكفل الأمين العام تنسيق خبرات منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والمنظمات ذات الصلة واللجان الاقتصادية الإقليمية، من أجل دعم المنتديات المنعقدة بقيادة الدول وتيسير المشاركة فيها.

وتُشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار –قدر الإمكان– بنهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله عند تكوين وفودها المشاركة في المنتديات.

كما دعا القرار المشار إليه ***العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية*** ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة، إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، داخل المناطق الخاصة بكل منها، والإسهام في أعمال المنتديات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

كما دعا ***المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية*** إلى توفير حيز للتبادل غير الرسمي للآراء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي، والإبلاغ عن النتائج وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة فيما يتعلق بالمنتديات. ودعا ***المحافل المعنية بالهجرة*** (مثل الحوار الدولي بشأن الهجرة الذي تقيمه المنظمة الدولية للهجرة) والجهات الأخرى إلى الإسهام في كل منتدى عن طريق تقديم البيانات والأدلة وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي.

ويقدم الأمين العام في إطار التقرير الذي يقدم كل سنتين قبل كل منتدى، إرشادات للمداولات التي تجري خلال المنتدى، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وجلسات مناقشة السياسات. كما يقوم الأمين العام بتيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية ومختلف الجهات ذات الصلة في أعمال المنتديات. وقد تم تقديم التقرير الأول في ديسمبر 2020 بعنوان "***تحويل الوعد إلى عمل: سنتان في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***"، وسيتم تقديم التقرير الثاني في بداية 2022.

ويقوم رئيس الجمعية العامة بتنظيم وترأس جلسات استماع غير رسمية لمدة يوم واحد لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين قبل يوم من انعقاد كل منتدى، تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يتألف كل منتدى من ***أربعة اجتماعات مائدة مستديرة*** تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين خلال اليوم الأول وصباح اليوم الثاني، تليها ***مناقشة*** بعد ظهر اليوم الثاني، تُعرض في بدايتها الموجزات التقنية للموائد المستديرة. وتُعقد ***الجلسة العامة*** خلال اليومين الثالث والرابع. وتقسم الجلسة العامة إلى ***جزء افتتاحي ومناقشة عامة وجزء ختامي***؛ حيث يتضمن الجزء الافتتاحي من الجلسة العامة بيانات يلقيها كل من رئيسة الجمعية العامة والأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (بصفته منسق الشبكة) وممثل لأوساط المهاجرين وممثل للمجتمع المدني، وتقوم رئيسة الجمعية

العامة بتقديم ملاحظات في أثناء الجزء الختامي، **وتشجع الدول الأعضاء على تقديم نتائج استعراضاتها للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي على أساس طوعي كجزء من بياناتها الوطنية.**

تتيح اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة المجال لإجراء مناقشات تشمل جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ 23 بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات، مع مراعاة أن الاتفاق العالمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة. ويتولى رئاسة كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة اثنان من ممثلي الدول الأعضاء، يعينهما رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ويخصص حيز كاف في كل اجتماع مائدة مستديرة لمشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين وممثلي السلطات المحلية، فضلاً عن العمليات والمنتديات والمنظمات الإقليمية. ويُسفر كل اجتماع مائدة مستديرة عن موجز يعده الرئيسان المتشاركان.

ويقوم مدير عام المنظمة الدولية للهجرة – بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة – بتيسير **جلسة مناقشة السياسات** مع التركيز على التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق العالمي. وتنظر جلسة مناقشة السياسات أيضاً في إمكانية توجيه منظومة الأمم المتحدة بتعزيز جهودها الرامية إلى تحسين الفعالية والاتساق على نطاق المنظومة، وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي.

تكون اجتماعات المائدة المستديرة وجلسة مناقشة السياسات تفاعلية ومستندة إلى الأدلة وعملية المنحى في طابعها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويقوم رئيس الجمعية العامة بتعميم موجزات الجلسة العامة واجتماعات المائدة المستديرة وجلسة مناقشة السياسات. كما يقوم رئيس الجمعية العامة بتعيين مُيسرَيْن اثنين قبل انعقاد كل منتدى لإجراء مشاورات حكومية دولية شفافة وشاملة بهدف الاتفاق على إعلان بشأن التقدم المحرز يستند إلى جميع المساهمات المقدمة لكل منتدى إلى جانب تقارير الأمين العام، ويكون موجزاً ودقيقاً وقائماً على الأدلة وعملي المنحى. ويتم اعتماد الإعلان في أثناء الجزء الختامي لكل منتدى.

- ***تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "تحويل الوعد إلى عمل: سنتان في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية":***

في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ 1 ديسمبر/كانون أول 2020، دعا الأمين العام للأمم المتحدة الدول الأعضاء وجميع الشركاء إلى مضاعفة الجهود لأجل تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، بما في ذلك أثناء التصدي لجائحة كوفيد 19.

وأبرز التقرير أثر هذا الإطار التعاوني في السنتين اللتين تلتا اعتماده، مع أهمية الجهود اللازمة لتحسين إدارة الهجرة والتعاون على جميع المستويات. كما أشار إلى تأثير وباء كوفيد–19 على الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي في العديد من المجالات، الذي عطله من ناحية، وحفز على اعتماد بعض السياسات الداعمة للمهاجرين من ناحية أخرى؛ مثل تسهيل الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وتمديد تصاريح العمل والإقامة أو تنظيم وضع المهاجرين، والإفراج عن المهاجرين من مراكز الاحتجاز وإيلاء الأولوية لبدائل الاحتجاز.

وبالرغم من هذه الإيجابيات، إلا أن التقرير أكد على أن التصدي للوباء قد أدى أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وكثيراً ما أدى إلى تآكل رفاه المهاجرين وكرامتهم. وقد تأثر ملايين المهاجرين بإغلاق الحدود الوطنية وتعطيل

السفر الدولي، وتقطعت السبل بالعديد من المهاجرين دون أي وسيلة للعودة إلى ديارهم بأمان. كما اشتدت عمليات العودة القسرية للمهاجرين خلال هذا الوباء، مع عدم المراعاة اللازمة لمعايير الصحة والسلامة وحماية الطفل، مما عرض حياة الناس للخطر، بما في ذلك حياة آلاف الأطفال المهاجرين. إلى جانب فقدان التحويلات المالية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأكد التقرير على أنه لكي تكون الاستجابات فعالة، يجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام للجميع، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من أوضاع هشة.

وأوضح التقرير أن الاتفاق العالمي يوفر إطاراً يمكن من خلاله إدارة مصالح الجميع على أفضل وجه. وأكد على أن العمل المتضافر الذي تؤديه الحكومات وأصحاب المصلحة في وضع سياسات للتصدي لجائحة كوفيد 19 هو أمر أساسي لضمان إعمال حقوق المهاجرين والاعتراف بمساهماتهم. وأشار إلى مشاركة العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول بشكل مباشر في دعم المهاجرين كي يندمجوا في مجتمعاتهم المحلية وأسواق العمل، وتعمل هذه الجهات مع مجتمعات المهاجرين ومن أجلها على الخطوط الأمامية أثناء جائحة كوفيد 19، وتمثل شبكة أمان بالغة الأهمية.

- **<u>منتديات الاستعراض الإقليمية:</u>**

تتيح منتديات الاستعراض الإقليمية فرصة للسماح للدول الأعضاء بإجراء تقييم أول للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي داخل الإقليم التابعة له بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المشتركة والممارسات الواعدة داخل كل منطقة إقليمية، ومناقشة الأولويات الإقليمية، وتسليط الضوء على الموارد المطلوبة لتنفيذ الاتفاق، وتوفير منصة مشتركة للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بينهم، إلى جانب تيسير صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية لكل منطقة إقليمية والتي سيتم عرضها خلال منتدى استعراض الهجرة الدولية عام 2022.

وقد اقترحت شبكة الأمم المتحدة للهجرة تصوراً لتنظيم منتديات الاستعراض الإقليمية، تضمن النقاط التالية:

- يجب أن تشارك الجهات المعنية أصحاب المصلحة بشكل فعال في إعداد الاستعراضات من خلال طرق التشاور المناسبة، بما في ذلك عن طريق عرض مساهماتهم كوثائق خلفية، وإشراكهم في تنظيم العمل وإعداد قوائم المشاركين والمنسقين، إلى جانب توفير مساحة للفعاليات الجانبية والأنشطة الأخرى التي يتم تنظيمها خلال الاستعراضات.
- يمكن دعوة العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة والأطراف الأخرى الناشطين على المستوى الإقليمي لتقديم مساهماتهم في المنتديات الإقليمية.
- من المهم أن توفر المنتديات مساحة للنقاش تغطي جميع أهداف الاتفاق العالمي الـ 23، بهدف مراجعة التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات. ويمكن تحقيق ذلك بتنظيم أربع موائد مستديرة تغطي جميع الأهداف الـ 23 أسوةً بالشكل التنظيمي الخاص بمنتدى استعراض الهجرة الدولية، مع مراعاة الخصائص والأولويات الإقليمية.
- يتم إيلاء الاعتبار اللازم للتوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، فضلاً عن اعتماد نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله في اختيار المتحدثين الرئيسيين وأعضاء حلقة النقاش والمشرفين.
- يجب أن تتضمن المنتديات الإقليمية مناقشات تفاعلية قائمة على الأدلة وموجهة نحو العمل action oriented.
- يمكن دعوة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمساهمة في إعداد منتديات الاستعراض عند الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تقديم أوراق المعلومات الأساسية والمذكرات المفاهيمية وتنظيم العمل والتواصل مع أصحاب المصلحة والمشاركة في إعداد جدول الأعمال وقائمة المدعوين وتسهيل سفر المندوبين من أقل البلدان نمواً.

- يمكن أن تنظم منتديات الاستعراض الإقليمية نقاشاً سياسياً Policy Debate يركز على التحديات الإقليمية في تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك الروابط مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والأطر الإقليمية الأخرى، والقضايا المعاصرة والناشئة المتعلقة بديناميكيات الهجرة في المنطقة.
- يمكن أن تخرج المنتديات الإقليمية بتقارير شاملة تجمع جميع المدخلات التي تم تلقيها لطرح القضايا والأولويات ذات الأهمية الإقليمية واقتراح خارطة طريق للتعاون والعمل الإقليميين للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي. وستكون هذه التقارير بمثابة مدخلات إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية عام 2022. ويمكن أن تتضمن هذه التقارير وثائق ختامية للاستعراض توضح الأبعاد الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي. ويتم الانتهاء من إعداد هذه التقارير خلال شهرين بعد الاجتماع، وتنشر من قبل شبكة الأمم المتحدة على الإنترنت.

➢ المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية[2]:

نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، مؤتمر "الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" يومي 24-25 فبراير/ شباط 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي.

واستعرض المؤتمر الإقليمي الأهداف الـ (23) للاتفاق العالمي، من خلال أربع حلقات نقاش تتناول مواضيع محددة، فضلاً عن مناقشات تفاعلية بين جميع المشاركين. وانتهى المؤتمر بتقديم الرسائل والتوصيات الرئيسية التي دارت خلال يومي المؤتمر. وقد وفر الاستعراض الإقليمي منبراً للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل إثراء وإرشاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، تماشياً مع النَهج الشامل في حوكمة الهجرة.

شارك في المؤتمر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من خلال ممثلين عن المؤسسات الحكومية، وأعضاء من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والعمليات والمنابر والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وعمليات التشاور الإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، من بينهم ممثلين عن المهاجرين، والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والجاليات، والمنظمات الدينية، والسلطات والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والنقابات، والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية.

قدم ممثلو الحكومات المشاركة النتائج الرئيسية للتقارير الوطنية الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة الخاصة بهم، مع تسليط الضوء على تجاربهم والتحديات التي واجهتهم وبعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، بالإضافة إلى الخطط المستقبلية على المستوى الوطني والإقليمي.

وسعى الاستعراض الإقليمي الى الأهداف التالية:

1. إتاحة الفرصة للحكومات لإجراء تقييم أول للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية؛
2. تسليط الضوء على التحديات والفرص، وتحديد الثغرات، ومناقشة الأولويات والاتجاهات والنُهج الإقليمية، وتبيان الاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي؛

[2] يمكن الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالاستعراض الإقليمي للمنطقة العربية على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة من خلال الدخول على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states

3. توفير منبر مشترك للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين للتفاعل وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛
4. تقييم نتائج مختلف الاستعراضات الإقليمية الأخرى، بما فيها تلك المنظَّمة مع عمليات التشاور الإقليمية ومع أصحاب مصلحة آخرين.

صدر عن مؤتمر الاستعراض الإقليمي وثيقة ختامية سلطت الضوء على الرسائل الرئيسية التي انبثقت عن الاستعراض الإقليمي والتي عبرت عنها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون خلال المؤتمر. وسيتم رفع هذه الوثيقة إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قد قاموا بإعداد "**تقرير إقليمي**" استناداً على التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء، يجمع النتائج التي توصلت إليها جميع التقارير الوطنية الطوعية عن تنفيذ الاتفاق العالمي، ويبين أولويات الهجرة وأنماطها وتحدياتها في المنطقة العربية، ويلقي الضوء على بعض الممارسات الواعدة في دول المنطقة. وقد تم عرض النتائج الأولية للتقرير في المؤتمر الإقليمي لاستعراض للهجرة الدولية في المنطقة العربية، ومن المقرر أن يتم رفع هذا التقرير إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية.

وفي إطار عملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية كذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة، بعقد جلسات الحوار التالية:

- جلستا ***حوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية***؛ الأولى في 27 أكتوبر/ تشرين الأول، والثانية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 عبر الاتصال المرئي. هدفت الجلستين إلى تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة والجدول الزمني للاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما شجعوا التعلم من الأقران والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعته ومراجعته على المستويين الإقليمي والوطني. علاوة على ذلك ناقشوا سبل ضمان المشاركة المثلى بالإضافة إلى المداخلات المقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.
- ***حوار مع آليات التشاور ما بين الدول*** في 28 يناير/ كانون الثاني 2021 عبر الاتصال المرئي. وهدف الحوار إلى المساهمة في التحضير لمؤتمر الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الحوار بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP، وقدمت بياناً بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية. وقد تم تضمين هذا البيان ضمن الوثائق الخاصة بالاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي، ووضعه على موقع شبكة الأمم المتحدة للهجرة، إلى جانب تضمينه في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية والذي سيعرض في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية.
- ***حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية*** في 4 فبراير/شباط 2021 عبر الاتصال المرئي. وهدف الحوار إلى تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وإبراز الهياكل الجديدة القائمة للتنسيق حول الهجرة، كما هدف أيضاً إلى مشاركة الجدول الزمني للاستعراض الإقليمي، بالإضافة الى تشجيع التعلم من الأقران والتعاون بين البرلمانيين فيما يتعلق بإشراكهم ومساهماتهم في تنفيذ الاتفاق العالمي ومتابعته واستعراضه على المستويين الإقليمي والوطني. كما سعى الحوار إلى نقاش سبل ضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة[3]

تم إطلاق شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة خلال المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية يومي 10-2018/12/11، وذلك بهدف دعم الدول الأعضاء أثناء تنفيذها للاتفاق دعماً فعالاً ومتسقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية لبناء القدرات التي تم النص عليها في الاتفاق العالمي، إضافة إلى متابعة الاتفاق العالمي واستعراضه لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وتركز الشبكة على التعاون وتتسم بالمرونة والشمولية، وتجسد قيم الأمم المتحدة، مثل التنوع والانفتاح على العمل مع جميع الشركاء على جميع المستويات.

تلعب المنظمة الدولية للهجرة IOM دوراً مركزياً في هذه الشبكة، حيث تقوم بدور منسّق الشبكة وأمانتها. كما تستفيد الشبكة بالكامل من الخبرة التقنية والتجربة التي تتمتع بها الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وتقوم الشبكة برفع تقارير للأمين العام حول تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، وتعمل بنشاط مع الشركاء الخارجيين بما في ذلك المهاجرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى.

وتحترم الشبكة في جميع أعمالها مبادئ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتسترشد، في جملة أمور أخرى، بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ووفقاً لورقة اختصاصات شبكة الأمم المتحدة حول الهجرة، تتمثل **أهداف الشبكة** في النقاط التالية:

1. ضمان تقديم دعم فعال ومنسق في الوقت المناسب على نطاق منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في تنفيذها ومتابعتها واستعراضها للاتفاق العالمي للهجرة، من أجل حقوق ورفاهية جميع المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية في دول المقصد والمنشأ والعبور؛
2. دعم الإجراءات المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛
3. العمل كمصدر للأفكار والأدوات والبيانات والمعلومات الموثوقة وتوفير التحليل وتوجيه السياسات بشأن قضايا الهجرة، بما في ذلك من خلال آلية بناء القدرات التي تم وضعها في الاتفاق العالمي؛
4. التأكد من أن الإجراءات التي تقوم بها الشبكة تعزز تطبيق القواعد والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين؛
5. توفير القيادة لتعبئة العمل المنسق والتعاون حول الهجرة من قبل منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والولاية والخبرات الفنية للهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛
6. ضمان التعاون الوثيق مع آليات التنسيق الأخرى الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة، والبحث بنشاط عن التآزر وتجنب الازدواجية؛
7. إنشاء وتقديم الدعم لآلية بناء القدرات؛

[3] لمزيد من المعلومات حول شبكة الأمم المتحدة للهجرة، يمكن الدخول على الرابط التالي: https://migrationnetwork.un.org/

8. الدخول في شراكات مع شركاء آخرين، بما في ذلك المهاجرين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين والمنظمات الدينية والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والعمال والنقابات العمالية والبرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
9. رفع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، إلى جانب سير العمل في الترتيبات المؤسسية، ودعم تقرير الأمين العام الذي سيقدم كل سنتين إلى الجمعية العامة.

وقد تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 73/326 بشأن الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية الطلب إلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، مساعدة الدول الأعضاء – بناءً على طلبها – في إعداد وتنظيم استعراضات إقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي. كما تضمن القرار الطلب من الشبكة في إطار قيامها بالتحضير للمنتديات، أن تجمع كل المساهمات الواردة من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وأن تصمم موقعاً شبكياً مخصصاً يضم المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى المنتديات، وذلك كجزء من منبر عالمي للمعارف.

- **الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية:**

أُنشئت الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية في عام 2020، وتتكون من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي ترغب في الانضمام للشبكة والتي يعتبر موضوع الهجرة ذو صلة بنطاق ولايتها، وذلك لضمان تعاون فعال مع آليات التنسيق الموجودة بالفعل وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين. تعمل الشبكة على ضمان تقديم دعم فعال ومتماسك لتنفيذ ومتابعة واستعراض الاتفاق العالمي للهجرة، بما في ذلك آلية لبناء القدرات استجابةً لاحتياجات الدول الأعضاء.

يتم إدارة الشبكة من خلال لجنة تنفيذية تتكون من المنظمات ذات الصلة المباشرة بموضوع الهجرة، والتي تملك الخبرة الفنية والكفاءة في المجالات ذات الصلة بالهجرة. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور منسق الشبكة، كما تقوم المنظمة إلى جانب الإسكوا كأمانة فنية للشبكة الإقليمية.

الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالهجرة

دعا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى إنشاء صندوق بدء العمل من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (أو الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل الهجرة). وهو بمثابة آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة تتولى في المقام الأول مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني.

وستعمل الكيانات القطرية التابعة للأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين على تحديد الاحتياجات في مجال الهجرة من خلال تحليل مشترك، وعلى تصميم برامج مشتركة من أجل تلبية تلك الاحتياجات بصورة جماعية.

والصندوق هو آلية التمويل الوحيدة المكرسة تماماً لدعم العمل الجماعي بشأن الهجرة وضمان إمكانية تعزيز الثقة المتبادلة والعزيمة الثابتة والتضامن بين الدول ومع الجهات الأخرى من أصحاب المصلحة، بغية كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

والصندوق مصمم لدعم المبادرات على جميع المستويات، استجابةً لنداء الاتفاق العالمي من أجل تنفيذه محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً.

المبادرات ذات الصلة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

- **مبادرة الدول الرائدة Champion Countries:**

أطلقت شبكة الأمم المتحدة للهجرة هذه المبادرة التي تتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل الرؤى والدروس المستفادة والممارسات الواعدة للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، بما يتسق مع رؤية الاتفاق العالمي ومبادئه التوجيهية. وتهدف المبادرة إلى دعم شبكة الأمم المتحدة للهجرة للدول الأعضاء المستهدفة في المجال التقني وبناء القدرات مسترشدة في ذلك بحقائق وأولويات كل بلد. وتسعى الشبكة من خلال هذه المبادرة إلى عرض أمثلة ملموسة عن أفضل السبل لتنفيذ الاتفاق ومتابعته واستعراضه. وتهدف أيضاً إلى بناء الوعي وتعزيز الفهم التقني فيما يخص الاتفاق العالمي على أساس السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثل مبادرة البلدان الأبطال مؤشر ثقة وتضامن من جانب الدول الأعضاء مع الاتفاق العالمي والشبكة.

وتعد المبادرة تعهد طوعي ومفتوح لجميع الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام. ومن بين 27 دولة على مستوى العالم، هناك ثلاث دول عربية تعد من الدول الرائدة، وهي: العراق ومصر والمغرب.

يمكن للدول الرائدة أن تؤدي دوراً حاسماً في إظهار التأييد للاتفاق العالمي، بما في ذلك من خلال حشد الدعم لعملية منتجة للاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي. وستتمكن الدول الرائدة من الحصول على دعم محدد الهدف من الشبكة لتنظيم مشاورات وطنية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله، من أجل إعداد استعراضات وطنية طوعية للاتفاق، ووضع خطط وطنية طموحة لتنفيذه، من أجل المساهمة بشكل كامل في منتدى استعراض الهجرة الدولية.

ويمكن للدول الرائدة أن تقوم بما يلي:

- تقديم الرؤى الأساسية، والدروس المستفادة، والممارسات الواعدة؛
- المساهمة في ملء منصة المعارف ومركز الاتصال التابعين للشبكة من خلال المشاركة بممارساتها وتجاربها الحالية؛
- اختبار وتقييم المواد والأدوات التوجيهية للاتفاق العالمي، وتقديم المساعدة التقنية، وغيرها من أشكال الدعم الذي تقدمه الشبكة، وتشجيع توزيع المواد والأدوات التوجيهية ونشرها على نطاق أوسع؛

- إظهار التأييد للاتفاق العالمي، بما في ذلك من خلال قيادتها ومشاركتها في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاتفاق العالمي، بما في ذلك الاستعراضات الإقليمية، وتنفيذ برامج مشتركة للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بشأن الهجرة عند الاقتضاء، وتبادل الرؤى بشأن كيفية تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني، وتسهيل الجهود التعاونية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفقاً لرؤية الاتفاق ومبادئه التوجيهية؛
- العمل كأصوات قوية إلى جانب الشبكة، للدعوة إلى تنفيذ الاتفاق العالمي وتعزيزه والمساهمة في إيصال رسالة إيجابية عن الهجرة تقوم على الأدلة وتستمد روحها من قيم الاتفاق العالمي ومبادئه، مما يزيد من بروزه كإطار حاسم لإدارة الهجرة.

ستساعد الشبكة الدول الرائدة، بناءً على طلبها، وذلك من خلال:

- دعم وضع خطط التنفيذ الوطنية للاتفاق العالمي، ويمكن للشبكة، بدلاً من ذلك، أن تقدم المشورة بشأن تعميم أهداف الاتفاق العالمي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة؛
- تقديم الدعم الهادف في المجال التقني وبناء القدرات بشأن قضايا الهجرة ذات الأولوية وفقاً للسياقات والحقائق الوطنية؛
- دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حيثما ينطبق ذلك، وشبكات الأمم المتحدة الوطنية أو الإقليمية المعنية بالهجرة، أو غيرها من هياكل التنسيق التابعة للأمم المتحدة التي تحشد الدعم لتنفيذ الاتفاق العالمي؛
- تيسير تحديد الممارسات القائمة والدروس المستفادة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة وعبر البلدان أو المناطق من خلال شبكة الهجرة؛
- تعزيز الدعم التقني والموضوعي في الاستعراض الوطني الطوعي وتقديم تقرير عن تنفيذ الاتفاق العالمي، بما في ذلك في إطار التحضير للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة وعمليات الاستعراض الإقليمية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

- **<u>مبادرة التعهدات:</u>**

تم إطلاق مبادرة التعهدات في 17 ديسمبر/كانون أول 2021 قبيل اليوم العالمي للمهاجر، وهي المبادرة التي يمكن أن تسهم في بناء الزخم لاستعراض الاتفاق العالمي للهجرة ومساعدة جميع الجهات الفاعلة في المساهمة في تنفيذه بطرق ملموسة. حيث يمكن لهذه المبادرة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين أن تعمل على: إحداث فرق ملموس في حياة المهاجرين ومجتمعاتهم؛ وإثبات قيمة التعاون الدولي في مواجهة التحديات التي يمكن أن تنشأ في إدارة الهجرة وفي تسخير مساهمة الهجرة في التنمية المستدامة؛ وتشجيع التعلم بين الأقران؛ وتحديد الأولويات وبناء شراكات مبتكرة؛ وتوسيع نطاق الدعم للاتفاق العالمي للهجرة.

والتعهد هو التزام قابل للقياس (من خلال بعض المقاييس المحددة) للمضي قدماً في تنفيذ واحد أو أكثر من المبادئ التوجيهية أو أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. يمكن أن يتخذ ذلك أشكالًا مختلفة، بما في ذلك: المساهمات المالية، والمساهمة بالموارد البشرية، والالتزامات الموجهة نحو عمليات أو الموجهة نحو سياسات.

يجب أن تكون التعهدات ملموسة وقابلة للقياس، وأن تستجيب للاحتياجات الحالية، ويمكن أن تشمل إجراءات على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. يجب كذلك أن تكون واقعية ومتطلعة للمستقبل ومحددة زمنياً ويفضل تطويرها وتنفيذها بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين. كما يجب تقديم التعهدات وفقاً لمبادئ

القانون الدولي وأن تكون متسقة مع الأطر المتفق عليها، ولا سيما خطة التنمية المستدامة 2030. وحيثما أمكن، يجب أن تتناول التعهدات الأهداف التي لم يتم الاهتمام بها بشكل كاف أثناء الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة.

يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين، والكيانات التابعة للأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيين (بما فيهم المؤسسات المالية والقطاع الخاص والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الدولية والفاعلين في المجال الإنساني والتنموي والاتحادات التجارية والأكاديميين والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين) أن يقوموا بعمل تعهدات.

ستقوم شبكة الأمم المتحدة للهجرة بعمل منصة إليكترونية لتسجيل وعرض ومتابعة التعهدات المقدمة، كما سيتم تقديم نسخة مجمعة من التعهدات إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية.

جهود الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

استكمالاً لجهودها التي بدأت منذ بداية المشاورات التي جرت لوضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالآتي:

- فقد تم تنظيم ***المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية***" يومي 3-2019/12/4 بالقاهرة، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. هدف المؤتمر إلى توفير منصة للدول الأعضاء لتحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، وتبادل أفضل الممارسات والإنجازات الرئيسية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والبحث في الإجراءات ذات الأولوية للمستقبل، وكذلك رفع وعي المشاركين بوسائل وأدوات تفعيل الاتفاق العالمي للهجرة وآليات وعمليات المتابعة والاستعراض على المستويين الإقليمي والعالمي، لا سيما منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيُعقد في عام 2022، ومنتدى استعراض الهجرة الدولية في المنطقة العربية المزمع عقده في نهاية عام 2020.
- كما تم تنظيم ***ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية***، والتي عقدت يوم 2019/12/5 بالقاهرة، وذلك بالشراكة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. استندت ورشة العمل إلى نتائج مناقشات المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية السالف ذكره، وهدفت إلى رفع وعي المشاركين بأثر الاتفاق العالمي على السياسات في الدول العربية، وسبل المشاركة في عمليات التنفيذ والاستعراض، واطلاعهم على دور شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء. وقد شارك في ورشة العمل واضعو السياسات من عدد من الوزارات المعنية بقضايا الهجرة.

- قامت الأمانة العامة بالمشاركة في **تنظيم الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية**، مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار قام الشركاء بما يلي:

➢ ***أولًا: دعوة الدول العربية لإعداد تقارير وطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة:***

تم مراسلة الدول الأعضاء لدعوتها لإعداد تقاريرها الوطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، حيث يعتمد إجراء الاستعراض الإقليمي على قيام الدول الأعضاء بتحضير تقارير وطنية طوعية بهذا الشأن. وقد تم تلقي التقارير الوطنية من 13 دولة من الدول الأعضاء.

➢ ***ثانياً: ورشتي عمل لبناء قدرات نقاط اتصال الدول الأعضاء:***

تم عقد ورشتي عمل عبر تقنية الاتصال المرئي خلال شهر يونيو/ حزيران وأغسطس/ آب 2020 لبناء قدرات نقاط اتصال الدول الأعضاء المكلفين بتنسيق عملية استعراض الاتفاق على المستوى الوطني، وذلك بهدف تقديم خيارات مختلفة في التعامل مع استعراض الاتفاق ومناقشة الوسائل التي تضمن عملية استعراض شاملة تتبنى نهج 360 درجة، حيث تقوم ورشة العمل بتحضير الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في منتدى الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة.

➢ ***ثالثاً: تقرير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:***

تم الاعتماد على التقارير الوطنية الطوعية المقدمة من الدول العربية الأعضاء لإعداد تقريراً إقليمياً يلخص ما جاء في تقارير الدول، ويبين أولويات الهجرة وأنماطها وتحدياتها في المنطقة العربية، ويلقي الضوء على بعض الممارسات الواعدة في دول المنطقة. وقد تم عرض النتائج الأولية لهذا التقرير الإقليمي في المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، كما سيتم رفع التقرير إلى المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية IMRF.

➢ ***رابعاً: المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية:***

عقد مؤتمر "الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" يومي 24–25 فبراير/ شباط 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وأعضاء من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والعمليات والمنابر والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد وفر الاستعراض الإقليمي منبراً للدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل إثراء وإرشاد منتدى استعراض الهجرة الدولية، تماشياً مع النَهج الشامل في حوكمة الهجرة.

- وفي إطار المشاركة الفعالة في عملية الاستعراض الإقليمي، قامت الأمانة العامة بإعداد "***بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية***" بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور. وقد تم إرسال البيان إلى الشبكة الإقليمية للأمم المتحدة حول الهجرة في المنطقة العربية، وذلك لتضمينه ضمن الوثائق الخاصة باستعراض أصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية ووضعه على موقع الشبكة، إلى جانب تضمينه في التقرير الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين في المنطقة العربية والذي سيعرض في المنتدى العالمي لاستعراض الهجرة الدولية في 2022.

- وفي نفس الإطار، شاركت الأمانة العامة في المشاورات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) مع أصحاب المصلحة المتعددين، حيث قامت بعرض أهم ما تضمنه بيان عملية التشاور العربية السالف ذكره خلال جلسة المشاورات الخاصة بعمليات التشاور.

- شاركت الأمانة العامة في ***الاجتماع العالمي التاسع لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة*** الذي عقد يومي 10 و2021/11/11 عبر تقنية الاتصال المرئي، تحت شعار "منتدى استعراض الهجرة الدولية: فرصة لعمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة للمساهمة في حوكمة الهجرة على المستوى العالمي". وبصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، قامت الأمانة العامة بإلقاء كلمة خلال الجلسة الخاصة بـ"المساهمات المحتملة لعمليات التشاور الإقليمية بشأن الهجرة في منتدى استعراض الهجرة الدولية"، استعرضت فيها جهود عملية التشاور منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، كما استعرضت خطتها للتحضير للمشاركة الجيدة في منتدى استعراض الهجرة الدولية.

- يتم إطلاع الدول الأعضاء بصورة مستمرة على المستجدات بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة وتفاصيل عملية الاستعراض على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك خلال ***الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** التي تعقد بصفة سنوية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تخصيص الاجتماع الثامن لعملية التشاور لإحاطة الدول بشأن عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي والعالمي، بالتركيز على منتدى استعراض الهجرة الدولية المزمع عقده في مايو/ أيار 2022، بمشاركة ممثلين عن المنظمة الدولية للهجرة (منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، وذلك لضمان المشاركة الفعالة من قبل الدول الأعضاء في أعمال المنتدى وفعالياته. وسوف ترفع الوثيقة الختامية للاجتماع إلى منتدى استعراض الهجرة الدولية.

- تقوم الأمانة العامة كذلك بإعداد ***أوراق معلومات وملفات وثائقية وملخصات محدثة*** حول الاتفاق العالمي للهجرة ومتابعة تنفيذه، ويتم تعميم هذه الوثائق على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP.

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، جلسة متخصصة خلال أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان "***حوكمة الهجرة في المنطقة العربية: أولويات، فرص ودروس مستفادة من الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية***"، وذلك يوم 30 مارس/ آذار 2021 عبر تقنية الاتصال المرئي. شارك في هذه الجلسة نحو 100 مشارك يمثلون الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهدفت الجلسة إلى تعزيز إدماج الهجرة في خطاب التنمية وأطر العمل والجهود المبذولة، خاصةً في ظل جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال بناء المعرفة وتعزيز الحوار بين المشاركين حول القضايا والتحديات الرئيسية التي تعوق الحوكمة الرشيدة للهجرة في المنطقة وتهدد صمود المهاجرين. كما وفرت الجلسة للمشاركين منصة لتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات الرئيسية والتحديات بناءً على نتائج أول استعراض إقليمي للاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية.

L.azzam